الأمم المتحدة

A/HRC/23/17–E/CN.6/2013/8

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
أيار/مايو – حزيران/يونيه ٢٠١٣
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة وضع المرأة
الدورة السابعة والخمسون
٤–١٥ آذار/مارس ٢٠١٣
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان، تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي جرى إعداده عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

* E/CN.6/2013/1.

090113 281212 12-64355 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠، وهو يمثل معيارا مرجعيا مهما لالتزام الدول الأعضاء بتنفيذ وعودها، على صعيد القانون والسياسات العامة، بإنهاء العنف ضد المرأة. وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، إدارة الصندوق الاستئماني الذي يضفي تآزرا وتماسكا على عمل الأمم المتحدة في هذا المجال البالغ الأهمية. وهو منبر حيوي لتحقيق مبادرة ''توحيد الأداء''. والصندوق الاستئماني هو الآلية المتعددة الأطراف العالمية الوحيدة لتقديم المنح المخصصة تحديدا للتصدي للعنف ضد المرأة، بغض النظر عن نوع أو سياق هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. ويقوم الصندوق الاستئماني، مسترشدا بوثيقته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، ''رؤية ٢٠١٥''، بدعم الحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في برامجها الرامية إلى منع العنف، وتوسيع الخدمات للناجيات من ضحايا العنف، وتعزيز استجابات المؤسسات للتصدي لأسباب العنف ضد المرأة والفتاة وعواقبه.

٢ – وبنهاية عام ٢٠١٢ شملت حافظة المنح الفعالة للصندوق الاستئماني ومقدارها ٦٣,٥ مليون دولار ٩٥ برنامجا تغطي ٨٥ من البلدان والأقاليم، مؤثرة في حياة ما يزيد على ٢٤ مليون امرأة وفتاة، وفي ما يزيد على ٠٠٠ ٥ مؤسسة رسمية وغير رسمية. وهذا التقرير، المعدّ للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة والدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، يبين ما أُحرز من تقدُّم، وإنجازات الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٢.

ثانيا – المعلومات الأساسية والسياق

٣ – العنف ضد المرأة والفتاة هو أحد أوسع انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا. ففي بعض البلدان يتعرض ما يصل إلى ٧ نساء من كل ١٠ للعنف البدني أو الجنسي أو كليهما مرة واحدة على الأقل في حياتهن[(١)]. ولا تزال النساء والفتيات في بعض المجتمعات والبلدان في شتى أنحاء العالم يعشن في حالة من انعدام الأمن الممنهج الذي يتجاوز حدود الجغرافيا

(١) انظر منظمة الصحة العالمية، دراسة متعددة البلدان حول صحة المرأة والعنف العائلي ضد المرأة، جنيف، ٢٠٠٥. وجدت هذه الدراسة أن معدل انتشار العنف البدني و/أو الجنسي من جانب الشريك يتراوح بين ١٥ في المائة في الحضر باليابان و ٧١ في المائة في أرياف إثيوبيا، مع تراوح هذا المعدل في معظم المناطق بين ٣٠ و ٦٠ في المائة. انظر أيضا ''بيانات عن معدلات انتشار العنف ضد المرأة: مسوحات بحسب البلدان''، التي قامت بتجميعها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ٢٠١١.

والعرق والثقافة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والدين. ويؤدي إلى استشراء هذا العنف وانعدام الأمن التمييز والاستبعاد المتراكمان والمتقاطعان اللذان تعاني منهما فئات مختلفة من النساء والفتيات. ويُنظر اليوم بصورة متزايدة إلى العنف ضد المرأة باعتباره خطرا يتهدد الديمقراطية، وحاجزا أمام السلام الدائم، وعبئا على الاقتصادات الوطنية، وانتهاكا شنيعا لحقوق الإنسان[٢].

٤ - علما بأن اعتبار العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية وسياسية كبرى، يتضح من ذلك العدد القياسي للبلدان التي اعتمدت أو عززت القوانين والسياسات وخطط العمل التي تتصدى لهذا العنف[٣]. ثم إن تعزيز هذه القوانين على الصعيد الدولي من خلال قرارات متعاقبة للجمعية العامة ومجلس الأمن[٤] الداعية إلى تكثيف العمل في هذا الميدان، يقدّم شهادة أخرى على ما تحقق حتى الآن من تقدُّم نحو وضع إطار قانوني عالمي في مجال العنف ضد المرأة.

٥ - وبموجب الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى الصندوق الاستئماني، يقوم الصندوق بالاستثمار في برامج تعاونية منسقة ومبتكرة تهدف إلى إنهاء العنف ضد المرأة وتمكن كلا من المرأة والفتاة من أن تكون آمنة على نفسها وقادرة على أن تعيش حياة كريمة، ومتحررة من الخوف، مع تمكّنها من الوصول إلى العدالة بوصف ذلك قاعدة لا استثناء.

٦ - ويركز الصندوق الاستئماني، وفقا لولايته، على ترجمة الوعد العالمي بإنهاء العنف ضد المرأة إلى ممارسة، وذلك بدعم المبادرات التي تتصدى للتمييز والاستبعاد الجنسانيين اللذين ينمو العنف في ظلهما. وتقوم البرامج بتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تغيير القوانين الجائرة، والمعايير الاجتماعية الظالمة، والممارسات الضارة؛ وتقديم خدمات عالية الجودة للناجيات من ضحايا العنف وتمكينهن من اللجوء إلى العدالة؛ والحفاظ على سلامة المرأة والفتاة في حالات النزاع، وما بعد انتهاء النزاع، والمرحلة الانتقالية؛ وكسر حلقة الوصل بين العنف ومرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

---

(٢) انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ''التقرير السنوي لعام ٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة''.

(٣) على الصعيد العالمي، أُدرج ١٣٩ بلدا ضمانات للمساواة بين الجنسين في دساتيرها، مع قيام ١٢٥ بلدا بسن قوانين تحديدا لتجريم العنف العائلي. انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة ''تقدُّم نساء العالم: بحثا عن العدالة'' (٢٠١١-٢٠١٢).

(٤) قرارات الجمعية العامة ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣ و ١٣٧/٦٤ و ١٨٧/٦٥ و ١٤٤/٦٧، وقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

٧ - وها هي المعارف والدروس المستفادة والممارسات الجيدة المنبثقة عن البرامج المموَّلة، بسبيلها لأن تصبح سريعا أسس تغيير السياسات ومحرّكاته في إطار العملية الحيوية المتمثّلة في التصدي للعنف ضد المرأة. وها هي الأدلة المجمَّعة من خلال دراسات أساسية، وتقييمات وبحوث أجرتها جهات خاصة على منح من الصندوق، يجرى تحويلها إلى أدوات للتعليم العام، والدعوة إلى سياسات بعينها مع المؤسسات والبرامج. وتقوم المبادرات المموَّلة بدور رئيسي في زيادة المعرفة وتغيير السلوك وتعديل الممارسات القائمة على التعصّب. ويرى الصندوق الاستئماني أن هذه الجهود القيمة تشكل لبنات منع العنف ضد المرأة وتعزيز تمكينها.

ثالثا - تحويل الوعد إلى ممارسة

٨ - تجمع البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني بين مجالات متعددة للتدخُّل تسعى إلى حماية الحقوق المترابطة للمرأة وإعمال هذه الحقوق. وتمضي جهود منع العنف يدا بيد مع برامج تقديم الخدمات، والإصلاح القانوني والقضائي، وتعزيز المؤسسات، مما يشكّل نهجا متماسكا وشاملا لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، والتصدي للأسباب المتعددة للعنف وعواقبه المعقدة على مستويات متعددة. وتساعد هذه الجهود على تشكيل نموذج لمنع العنف والتصدي له ومعالجته، وإعطاء الأولوية لاستدامة الممارسات الجيدة وترسيخها. وقد تعلّم الصندوق الاستئماني، مع شركائه من خلال عمله أن إنهاء العنف ضد المرأة يتطلب العمل دون انقطاع مع المجتمعات المحلية، وأن استخدام الوسائط المتعددة والتسويق الاجتماعي يُذكيان الوعي بالعنف ويبرزانه، وأن البحوث المرتكزة على أدلة رصينة يمكن أن تحسّن الدعوة، ورسم السياسات، وتنفيذ البرامج.

٩ - إن المنجزات التي حققتها الجهات التي حصلت على منح من الصندوق الاستئماني لتبرهن دون جدال على مقدار ما يمكن تحقيقه بتقديم منح استراتيجية ومباشرة للبرامج العالية الجودة التي تقودها مؤسسات فعالة. فمن خلال البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني، تقوم الجهات الحاصلة على منح ببناء الأساس لنموذج شامل قائم على أدلة، لمنع العنف ضد المرأة، نموذج يمكن توسيعه وإنشاء أمثاله على الصعيد الإقليمي، والوطني، والعالمي. ويساعد الصندوق على ردم فجوة حرجة في الموارد، وزيادة عددة المبادرات الناجحة التي ثبت أنها من عوامل الحدّ من العنف ضد المرأة والفتاة.

منع العنف

١٠ - لا يزال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني يعطي أولوية للاستثمار في جهود الوقاية الأولية على مستوى الفرد والمجتمع العام والمحلي من أجل وقف العنف قبل حدوثه. وهذا يتطلب تحديد الأسباب الكامنة وراء المشكلة والاستجابة لها، عوضا عن التركيز على عواقب العنف وحدها. وعلاوة على ذلك، فإن منع العنف يقتضي تدخلات ترمي إلى تغيير علاقات القوة غير المتساوية بين الجنسين، والقضاء على المعايير الاجتماعية التمييزية، والتصدي للمواقف والسلوكيات التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات أو تعتبره أمرا طبيعيا، سواء في العلن أو في السر. ومن أجل كسر حلقة اللامساواة والاستبعاد والتهميش التي تؤجج العنف، تركز الوقاية الأولية على تغيير العقليات والتنميطات التي تمثل الأسباب الجذرية لتلك الظواهر. وتُعد الوقاية الأولية جزءا أساسي من أي استراتيجية طويلة الأجل ترمي إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

١١ - وقد استثمر الصندوق الاستئماني حوالي ١٦ مليون دولار من حافظته الفعالة في مبادرات استنفار المجتمعات المحلية لجعل جهود منع العنف في متناول النساء والفتيات. فمن خلال توفير الدعم المجتمعي وعدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنساني، تروِّج هذه البرامج الجارية لإحداث تغييرات على مستوى الفرد مع تعزيز حماية المرأة على مستوى المجتمع المحلي في الوقت نفسه.

١٢ - واستثمر الصندوق الاستئماني أيضا حوالي ٦ ملايين دولار في برامج الوقاية المدرسية الرامية إلى إيجاد أماكن آمنة للفتيات يواصلن فيها تعليمهن. وتقوم هذه التدخلات على إشراك مديري المدارس، والبنات والبنين والوالدين ومجتمعاتهم، ويُنظر إليها باعتبارها مكوِّنا هاما لأي استراتيجية شاملة توقف انتقال العنف بين الأجيال بمعالجة المعايير التي تضفي الشرعية على العنف في المجتمع والأسرة.

١٣ - وبرامج الوقاية المدرسية التي يدعمها الصندوق الاستئماني تزود الفتيات وشبكات دعمهن بالأدوات اللازمة لإعمال حقوق الإنسان التي لهن وتجنّب الأوضاع التي قد تنطوي على إساءة. ومن خلال إشراك البنات والبنين، والوالدين، وإدارات المدارس، والمجتمعات المحلية، تستهدف البرامج مباشرة التمييز الممنهج بين الجنسين والمعايير الاجتماعية التي تقلّل من شأن الفتيات، وذلك بغية تغيير السلوكيات الشخصية والقواعد المؤسسية والمجتمعية التي تتغاضى عن العنف. وتقوم الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني بتعزيز دور البنات والبنين كعوامل ومواضيع للتغيير تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة.

١٤ - وفي مواجهةً ارتفاع معدلات الهجرة الريفية، ينفّذ مركز التنمية الثقافية للمرأة الريفية في بيجين برنامجا يرمي إلى منع العنف ضد الفتيات الصغيرات اللاتي تركهن آباؤهن الذين هاجروا إلى المدن بحثا عن عمل (فتيات يتولى أقاربهن تربيتهن في غياب الوالدين)، واللاتي يتعرضن بوجه خاص للانتهاك البدني والجنسي. ويعكف المركز على إنشاء شبكة للسلامة المجتمعية للأطفال عن طريق تدريب أولياء الأمور والمعلمين وأفراد الشرطة والمهنيين الطبيين على حماية هذه الفئة على نحو أفضل وتحديد أشكال الأذى البدني والنفسي التي يعانيها الأطفال المساءة معاملتهم الذين تركهم آباؤهم. ونتيجة للبرنامج، ازداد وعي الإدارات الحكومية المتعاونة في المناطق النموذجية بأهمية حماية الفتيات المخلَّفات، وأظهرت هذه الإدارات اهتماما بإدماج عناصر للتدخّل في عملها الروتيني. وعلى سبيل المثال، فحتى عام ٢٠١٢، لم تكن السياسة التعليمية المحلية في سويزهو تشمل السلامة والتربية الجنسية في الخطة التعليمية والتدريبية للمعلمين والطلاب. ومن خلال جهود المركز، تلقى ٦٧٥ ١ من تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية المحلية تربية جنسية مهمة للغاية وتدريبا على الحماية الذاتية، كما قام مكتب سويزهو التعليمي لأول مرة بإدراج التعليم في مجالي الجنس والسلامة في خطة التدريب السنوي للمعلمين. وإضافة إلى ذلك، أنشئت ثلاثة من مراكز الموارد في عام ٢٠١٢ كأماكن آمنة يتبادل فيها أولياء الأمور والأطفال المخلَّفون المعلومات والخبرات والتعلّم والمساعدة. وقد اتخذ المركز وشركاؤه الخطوات الحاسمة الأولى لوضع تدابير لمنع العنف ضد الفتيات في سياق المجتمعات المحلية المتأثرة بالهجرة. وبذلك أوضح المركز الكيفية التي يمكن بها لاستثمار صغير استراتيجي أن يكون له تأثير مضاعف مهم.

١٥ - وفي زامبيا، تتولى منظمة ''المساواة الآن'' مهمة تمكين المراهقات من منع العنف الجنسي وتحديد حالته والإبلاغ عنها، وذلك عن طريق إيجاد أماكن آمنة للفتيات يبنين فيها قدرتهن الوقائية. وقد وصل البرنامج إلى أكثر من ٨٠٠ ١ فتاة في أربع مدارس. وإدراكاً لأهمية إشراك البنين في أي جهد وقائي، وصل البرنامج إلى ٥٠٠ ١ فتى في سن المدرسة برسائل رامية إلى تحدي التنميطات التي تتغاضى عن العنف الجنسي ضد الفتيات، ومن ثم تقويض المواقف والسلوكيات التمييزية التي تمنع الفتيان من الدفاع عن حقوق الفتيات. وقد أصبح تغيير المواقف الناجم عن البرنامج جلياً من خلال التزام أكثر من ٦٠٠ فتى في أربع مدارس بأن يصبحوا عوامل تغيير تتصدى للعنف الجنسي ضد الفتيات، مع التركيز على أن يصبحوا الجيل القادم من الآباء في مكافحة العنف.

١٦ - وإقرارا بالدور الهام الذي يمكن للرجال والفتيان القيام به في تعزيز عدم التسامح مطلقا مع العنف، استثمر الصندوق الاستئماني حوالي ٦,٣ ملايين دولار في برامج تُشرك الرجال والفتيان في هذا الأمر باعتبارهم عوامل تغيير.

١٧ - وهناك جهة أخرى متلقية للمنح تعمل على إشراك الرجال والفتيان في منع العنف ضد النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي المنظمة البرازيلية المعروفة باسم معهد بروموندو Instituto Promundo. وبدعم من الصندوق الاستئماني، نفّذ هذا المعهد برنامجا متعدد البلدان في البرازيل ورواندا وشيلي والهند انتهى في عام ٢٠١٢. وقد سعى البرنامج إلى اختبار وتقييم طائفة من التدخلات التي تُشرك الشبان والرجال البالغين في منع العنف الجنساني، بما في ذلك في مجالات الرياضة والتعليم والصحة وأماكن العمل. وجرى تقييم تأثير البرنامج في عام ٢٠١٢، وأظهر التقييم تغيرات هامة إحصائيا في المواقف إزاء العنف ضد المرأة وفي الانخفاض الذي أفاد عنه الرجال عن أنفسهم بشأن استخدام العنف ضد شريكاتهم. وجاءت النتائج النوعية لتؤكد مجددا تراجع تأييد المواقف التي تشجع استخدام الرجل للعنف ضد الشريكة الحميمة. وفي الهند، أدى البرنامج إلى انخفاض حالات الإبلاغ الذاتي عن ارتكاب العنف ضد الشريكة الحميمة في صفوف المشاركين. وفي جونبور، على سبيل المثال، حدث انخفاض في الإبلاغ الذاتي عن استخدام العنف البدني ضد المرأة على مدار ثلاثة أشهر، من ١٩ في المائة عند خط الأساس إلى ٩ في المائة في استقصاء خط النهاية. وأظهر التقييم أيضا زيادة في المعرفة بالقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وفي البرازيل، عقِب التدخلات الرياضية، والتي شملت حلقات عمل وحملات ومسابقات رياضية، حدث انخفاض ملموس في النسبة المئوية للرجال الموافقين على أن العنف ضد الشريكة الحميمة مقبول. ومن بين المشاركين في مسابقة كرة القدم، أفاد نصفهم أنهم تعلموا كيفية التفاعل بطريقة مختلفة مع النساء، وقال أكثر من ٢٠ في المائة إنهم تعلموا كيف يتحكمون في أنفسهم بشكل أفضل عندما تغريهم الظروف باستخدام العنف. وفي شيلي، أظهر تدخل القطاع الصحي تغيّرا إيجابيا ملموسا في سلوك المشاركين الذي يبلغون عنه بأنفسهم، بما في ذلك زيادة استخدام الواقي الذكري. وأظهر التقييم أيضا زيادة ملموسة في سلوك المشاركين المراعي للمساواة بين الجنسين، وأفاد أكثر من ٨٠ في المائة من الشباب أن التدخل زودهم بمزيد من الأدوات لحل المشاكل دون اللجوء إلى العنف.

١٨ - وفي كمبوديا، أحرزت منظمة ''كير'' المتلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني وشريكها التنفيذي المحلي، وهو ''رابطة صحة الناس والتنمية'' نجاحا كبيرا في إشراك الشباب في الحوار بشأن الصحة الجنسية والعنف الجنساني. وفي عام ٢٠١٢، وسع البرنامج بين الطلاب الجامعيين الذكور في ١٠ جامعات كبرى في بنوم بنه مبادرته المتعلقة بمنع العنف الجنساني، لكي تشمل ما يزيد عن ٥٠٠ ٦ شاب. وتبني هذه المبادرة قدرة القادة الأقران على تعليم الأقران في مجال الشؤون الجنسانية، وحقوق المرأة، والسلوك المسؤول حيال النساء بوجه عام، وقد أكدت اختبارات ما قبل التدريب وما بعده التحسّن في فهم قضايا العنف

الجنساني والوعي بها بين الطلاب الجامعيين الذين تلقوا التدريب. وفي عام ٢٠١٢، عيَّن الأمين العام أيضا مدير الرابطة كسفير شاب وعضو في شبكة القادة الرجال تقديرا لدوره في إشراك الشباب في مواجهة قضية العنف ضد المرأة.

١٩ - ويقوم الصندوق الاستئماني بزيادة الاستثمار في البرامج التي تستخدم وسائل الإعلام في استهداف المعايير والمواقف والسلوكيات التمييزية على أساس نوع الجنس والتي تعرض النساء والفتيات لمزيد من مخاطر العنف. وكانت منظمة بونتوس دي إنكوينترو (Puntos de Encuentro) المتلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني إحدى الجهات الرائدة في مجال التعليم من خلال التسلية. وأعدت المنظمة المسلسل التليفزيوني الشعبي Contracorriente، أي ضد التيار، الذي يتناول قضايا رئيسية تؤثر في الشابات في نيكاراغوا، مثل الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وعمل الشابات في المصانع، والانتهاك الجنسي وآثاره، وذلك من خلال الكفاح اليومي لأسرة من الطبقة العاملة في نيكاراغوا. واستغلت منظمة بونتوس دي إنكوينترو أيضا تأثير مسلسل Contracorriente القوي في إطلاق نقاشات عن الاستغلال الجنسي مع أكثر من ١ ٥٠٠ من الشبان والشابات، باستخدام حلقات مختارة من المسلسل. ونتيجة لذلك، أفاد المشاركون بقدرتهم على تحديد مخاطر الاستغلال الجنسي وسبل منعه. وأصدرت الجهة المتلقية للمنحة أيضا المجلة الشعبية لابوليتينا La Boletina، أي النشرة، والتي وصلت إلى أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ مستفيد عبر أنحاء البلاد، حيث غطت المجلة أكثر من ٨٤ في المائة من البلديات. ويجري نشر مجلة لابوليتينا عن طريق شبكة من أكثر من ٢٨٢ منظمة نسائية، وقد أصبحت قناة للتماسك والتنسيق والحوار للحركة النسائية في البلد. وأظهر تقييم أجري في عام ٢٠١٢ أن قارئات لابوليتينا أفادوا بأنها زادتهن فهما للترابط بين حقوقهن، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، والحقوق الاقتصادية، والحق في حياة خالية من العنف. وأفدن أيضا بقدرتهن على فرض احترام حقوقهن بقدر أكبر، واتخاذ قرارات تؤثر في حياتهن، ووضع أهدافهن الخاصة، وكفالة المشاركة السياسية، أو الترتيب مع نساء أخريات لإسماع أصواتهن. ويقوم الصندوق الاستئماني حاليا بتوسيع نطاق استراتيجية منع العنف ضد المرأة والفتاة في ١١ بلدا، من خلال دعم برنامج ''الثقافة الشعبية الهادفة'' الذي تنفذه منظمة أوكسفام - نوفيب. وتُعد منظمة بونتوس دي إنكوينترو إحدى المنظمات المرجعية لهذا البرنامج، حيث بادلت خبراتها مع غيرها وأسهمت في تكرارها عبر أنحاء آسيا وأفريقيا.

توسيع نطاق حصول الناجيات من ضحايا العنف الجنسي على خدمات الدعم

٢٠ - يدعم الصندوق الاستئماني نُهُجاً منسقة وشاملة ومتعددة القطاعات لإنهاء العنف ضد المرأة. ولكفالة تلبية مجموعة الاحتياجات والحقوق المترابطة للناجيات من ضحايا العنف

تلبية فعّالة، تتعامل الجهات المتلقية للمنح مع قطاعات ومؤسسات متعددة، تشمل تلك المتعلقة بالصحة، والأمن و/أو الشرطة، والمسائل القانونية، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، وشؤون الشباب، والعمل، والتخطيط الحضري.

٢١ - وفي موزامبيق، كانت، في عام ٢٠١٢، منظمة ''باثفايندر'' الدولية، وهي جهة متلقية للمنح، بإنشاء أول مركز متكامل في البلد لرعاية ومساعدة الناجيات من ضحايا العنف ضد المرأة، جمعت فيه بين الخدمات الصحية والنفسية - الاجتماعية وخدمات إنفاذ القانون وخدمات المساعدة شبه القانونية والخدمات الاجتماعية. ويعزز البرنامج قدرات الشرطة ومقدمي الخدمات الصحية في مقاطعة غازا، مسهماً في المديريات التي تعمل الآن بكامل طاقتها لمساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف في مراكز شرطة مدينتي شوكوي وكساي - كساي. ويستقبل مقدمو الخدمات الصحية المدربون في هذه العيادات الناجيات من ضحايا العنف ويعالجنهن ويحيلونهن إلى الخدمات الملائمة. ويضطلع البرنامج أيضاً ببناء قدرات مديريات الأقاليم والمناطق على التخطيط للتدخلات من أجل منع العنف ضد المرأة والميزنة (على سبيل المثال، التدريب على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني) والتنفيذ والرصد. وقد تم تدريب جميع الشركاء ومن يرتبط بهم في مجال المسائل الجنسانية والسياسات/القوانين المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة. وهذه الأنشطة هي اللبنات الأساسية لزيادة تولي زمام الأمور واستدامة الاستراتيجيات والتدخلات إلى ما بعد انقضاء أمد البرنامج.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، يدعم الصندوق الاستئماني عدداً من المبادرات الرائدة الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات للنساء والفتيات المستضعفات بشكل خاص. ويسعى المستفيدون من المنح التي يقدمها الصندوق الاستئماني إلى زيادة إتاحة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات، وذلك في إطار إنفاق المبلغ الذي مقداره ٩,٦ ملايين دولار المخصص للنافذة المواضيعية الخاصة[٥] المعنية بالتقاطع بين مرض الإيدز والعدوى بفيروسه وبين العنف ضد المرأة. وتضطلع المؤسسة الأوكرانية للصحة العمومية بتنفيذ برنامج لتحسين حياة النساء المصابات بفيروس الإيدز والنساء والفتيات اللاتي يعشن في الشوارع، والناجيات من ضحايا العنف الجنساني، بتحسين إمكانية حصولهن على الرعاية والدعم، وببناء نُظم الحكومة وقدراتها، والتزامها بمنع العنف والتصدي له. وأنشأت المبادرة نظام التحديد الأول، والإحالة، وتقديم الخدمات في كييف لمعالجة قضايا العنف ضد النساء والفتيات المصابات بمرض الإيدز أو بعدوى فيروسه واللاتي يعشن في الشوارع. والمؤسسة أيضاً بصدد تجربة برنامج مبتكر

(٥) أنشأ الصندوق الاستئماني آلية تمويل خاصة كجزء من دعوته الخامسة عشرة لتقديم مقترحات، مع التركيز على البرامج التي تتصدى للجائحتين المتلازمتين، وهما مرض الإيدز والعدوى بفيروسه والعنف ضد المرأة.

لتقديم المشورة والتوعية بشأن تغيير السلوك والتعليم لما يزيد على ٤٠٠ شخص من مرتكبي العنف، وذلك في أربع مدن في جميع أنحاء البلد. وفي الهند، تنفذ مؤسسة كارناتاكا لتعزيز الصحة برنامجاً لمعالجة ارتفاع مستويات العنف وزيادة التعرض للإصابة بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه التي تتعرض لها المشتغلات بالجنس في ولاية كارناتاكا جنوبي الهند، حيث يشتغل ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٥ امرأة بالجنس، أبلغ ٢٦ في المائة منهن عن تعرضهن للضرب أو الاغتصاب في العام الماضي وحده. وعن طريق التدخل على المستوى الفردي والمجتمعي والمؤسسي، يحسّن البرنامج المعارف والمواقف والسلوك لدى أفراد المجتمع المحلي، والمشتغلات بالجنس وقرنائهن، ومقدمي الخدمات بشأن علاقة التقاطع بين فيروس الإيدز والعنف ضد المرأة. وقد بدأ البرنامج يؤتي ثماره ويحظى باعتراف الجهات المعنية الهامة أثناء العام الأول من تنفيذه. وفي عام ٢٠١٢، قررت السلطة القضائية في كارناتاكا إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في جميع المناطق عن طريق الأكاديمية القضائية.

٢٣ - وتطرح حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات الانتقالية تحديات خاصة أمام تقديم الخدمات للناجيات من ضحايا العنف. وتعمل المنظمات بالشراكة مع الصندوق الاستئماني على مواجهة تلك التحديات المعقدة في المناطق المتضررة من النزاعات في جميع أنحاء العالم، وذلك لكفالة حصول النساء على الخدمات الحيوية التي يحتجن إليها. ففي العراق، تقوم الهيئة الطبية الدولية ببناء نموذج متكامل لرعاية الناجيات من ضحايا العنف عن طريق تعزيز قدرات مقدمي الخدمات الرئيسيين وتنسيق جهودهم في قطاعات متعددة للرعاية في بغداد، وبإنشاء نظام إحالة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وفي إطار شراكة مع وزارة الصحة، تم تدريب أكثر من ١٠٠ موظف طبي من ٤٠ مستشفى ومركز للرعاية الصحية الأوّلية، من أجل تقديم دعم وخدمات أفضل للناجيات من ضحايا العنف. ويجري دمج المعارف التي اكتسبها الأطباء والممرضات والقابلات والمساعدون الطبيون وسائر الموظفين الطبيين في النظام الوطني للرعاية الصحية الأساسية. علما بأن تدريب السلطات المحلية ونقابة المحامين العراقيين والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية يعزز التنسيق بين القطاعات لضمان اتباع نهج شامل لتوفير الخدمات للناجيات من ضحايا العنف. وتضطلع منظمة Resonance، أي الرنين، غير الحكومية التي يوجد مقرها في جمهورية مولدوفا، بتنفيذ برنامج في منطقة ترانسدنيستريا يهدف إلى منع العنف العائلي ومكافحته. وقد وضعت المنظمة طرائق لتقديم خدمات متكاملة للناجيات من ضحايا العنف، بما في ذلك إنشاء نظام فعّال للإحالة. وطبق مقدمو الخدمات نموذج برنامج المساعدة على عملهم اليومي، وأنشأوا نظاماً للتسجيل والإبلاغ الداخليين. وكان البرنامج فعّالاً في الوصول إلى النساء، وأصبح الكثيرات منهن داعيات

ومتطوعات ينقلن خبراتهن ومعارفهن ومهاراتهن الشخصية للناجيات الأخريات. ويزيد البرنامج من مشاركة الجمهور في حملات ترمي إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الجهة المتلقية للمنح هي القوة الدافعة وراء صياغة مشروع قانون بشأن العنف العائلي خضع إلى مناقشة مستفيضة ووُضعت صيغته النهائية ونظر فيه ضمن إطار جدول الأعمال الرسمي خلال جلسات الاستماع البرلمانية في عام ٢٠١٢. وعموماً، استثمر الصندوق الاستئماني مبلغ ٧,٥ مليون دولار في أنشطة استفادت منها النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات الانتقالية.

تعزيز تصدي المؤسسات للعنف

٢٤ - يدعم الصندوق الاستئماني طائفة من المبادرات الرامية إلى تعزيز تصدي المؤسسات للعنف، لضمان أن تفضي السياسات والقوانين المعتمدة في جميع أنحاء العالم إلى تغييرات ملموسة في حياة النساء والفتيات. ويعزز الصندوق الاستئماني المساءلة، والشفافية، ومشاركة المواطنين والرقابة، عن طريق تعزيز نوعية وحجم الدعم المتاح لتنفيذ القوانين وخطط العمل الوطنية تنفيذا فعالا.

٢٥ - ويدعم الصندوق الاستئماني عدداً من المبادرات التي تركز على تعزيز تصدي النُظم القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي العديد من البلدان، أدت الثغرات في القدرات، ونقص الوضوح فيما يتعلق بالمساءلة والولايات والمسؤوليات المؤسسية إلى نُظم قضائية يمثل الإفلات من العقاب فيها القاعدة. وعن طريق وضع مبادئ توجيهية جديدة للتحقيقات الجنائية ونُظم تسجيل الجرائم، تهدف الجهات المتلقية للمنح إلى إيجاد بيئات مؤسسية يمكن أن تلبي بحق احتياجات المرأة. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج تسيّره لجنة الإنقاذ الدولية على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الوصول على نحو منصف وفي الوقت المناسب إلى العدالة في سيراليون. وقدمت اللجنة مساعدات مالية وتقنية للشرطة في سيراليون في وضع ونشر أول إجراءات تنفيذية موحدة في البلد للتحقيق في جرائم العنف الجنسي والعائلي. وستحسِّن هذه الإجراءات اتساق وفعالية إجراءات توثيق حالات العنف الجنسي والعائلي على الصعيد الوطني والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وكانت اللجنة أيضاً شريكا فعّالا في إصدار البرلمان الوطني في سيراليون لقانون الجرائم الجنسية. ويوفر هذا القانون إطارا قانونياً للعمل أكثر اتساقاً وشمولاً لمحاكمة مرتكبي طائفة واسعة من الجرائم الجنسية، تشمل الاغتصاب والاعتداء والاستغلال الجنسيين، ويُنتظر حالياً توقيع الرئيس عليه ليصبح قانوناً نافذاً. ومن المتوقع أن ينشئ هذا القانون الإطار القانوني الذي يجعل عمليتي التحقيق في الجرائم الجنسية ومحاكمة مقترفيها تجريان بقدر أكبر من الاتساق والفعالية، بغض النظر عن

سن الضحية أو علاقتها بالجاني. ومتى تم توقيع مشروع القانون ليصبح قانوناً، ستنضم اللجنة إلى الأطراف المعنية الأخرى لكفالة نشر القانون في سيراليون من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية والتدريبية العمومية التي يدعمها الصندوق الاستئماني. وتستفيد المبادرة من برنامج سابق يدعمه الصندوق الاستئماني ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتعزز هذا البرنامج، مما يدل على أهمية الشراكات القوية والمتواصلة. ومن المزمع أيضاً تنفيذ البرنامج في بلدان أخرى توجد فيها اللجنة.

٢٦ - ويدعم الصندوق الاستئماني العديد من البرامج الرامية إلى إنشاء و/أو تعزيز آليات الإحالة. وفي البوسنة والهرسك، سيقوم برنامج لأحد أفرقة الأمم المتحدة القطرية ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، بإقامة خطوط للاتصال والتنسيق بين بعض الكيانات وبين كل من المستوى المحلي والمستوى الحكومي بهدف إنشاء آلية فعّالة للإحالة تستعملها الأطراف المعنية الرئيسية. والتزمت البلديات الثماني المستهدفة بتوفير الموارد لكفالة استدامة البرنامج. وأسهم البرنامج أيضاً في قيام السلطات المحلية في ١٣ بلدية بوضع واعتماد خطط وبرامج محلية بشأن منع العنف الجنساني باعتمادات مالية من خلال خطة العمل الوطنية للمسائل الجنسانية. ووُضعت أيضاً آليات الإحالة المستهدفة وقامت باعتماد خططها الخاصة بها للوقاية من العنف في مجتمعاتها المحلية كدليل على الالتزام الطويل الأجل بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

٢٧ - وركزت جهات أخرى متلقية للمنح من الصندوق الاستئماني على تعزيز تنفيذ أوامر الحماية، والتحقيقات الجنائية في جرائم قتل المرأة لأسباب جنسانية. وفي المكسيك، تعمل المنظمة الكاثوليكية للحق في الاختيار الحر (Católicas por el Derecho a Decidir) على وضع بروتوكول موحد للتحقيقات الجنائية في حالات القتل العمد والاختفاء القسري للمرأة، سيكون بمثابة نموذج للمدعين العامين على مستوى الولايات. وقامت الجهة المتلقية للمنح، في شراكة مع مرصد المواطنين الوطني المعني بقتل الإناث، بوضع أول مشروع بروتوكول للتحقيقات الجنائية في حالات قتل الإناث في مكسيكو سيتي. وسيطبق البروتوكول في ولايات أخرى من البلد. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، ستكون ١١ ولاية من ولايات المكسيك الـ ١٧ التي سبق أن سنّت قوانين تتعلق بقتل الإناث قد استخدمت المبادئ التوجيهية الدنيا بشأن التحقيقات التي وضعتها الجهة المتلقية للمنح. وقامت أيضاً المنظمة الكاثوليكية للحق في الاختيار الحر، في مواجهة نقص أو قصور البيانات المتعلقة بجرائم قتل النساء في جميع أنحاء البلد، بتحديد ثمانية متغيرات دنيا ينبغي الإبلاغ عنها عند تسجيل حالات قتل الإناث. واعتمد المدعي العام في مكسيكو سيتي هذه المتغيرات، ومن المرجح أن تطبق في ولايات أخرى، وعلى المستوى الاتحادي.

رابعاً – إنتاج المعارف وتنمية القدرات

٢٨ – بما أن الآلية العالمية الرائدة لجمع الأموال هي آلية مخصصة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، فقد أصبح الصندوق الاستئماني مركزاً دولياً لإنتاج المعارف ونشرها. وإنتاج المعارف من خلال برامج يدعمها الصندوق الاستئماني لا يقتصر على وضع خطة عمل للإجراءات الناجعة للقضاء على العنف ضد المرأة، إنما يبرز أيضاً الثغرات الكائنة في عمليتي البرمجة والتمويل اللتين لا بد من معالجتهما.

٢٩ – والأمر الذي أخذ يتجلى أكثر فأكثر هو أن القضاء على العنف ضد المرأة يتطلب اتباع نهج شامل يشمل الوقاية وتقديم المساعدة إلى الناجيات من الضحايا، ووضع إطار قانوني وسياساتي قوي والقدرة على إنفاذ القانون. والبرامج المدعومة من الصندوق الاستئماني تبين، بدون استثناء، الوصم والتمييز المتأصلين ضد النساء والفتيات على مستوى كل من الفرد والمجتمع والمؤسسة بأنهما أهم عاملين يسهمان في ضعف النساء والفتيات. وتظهر تحليلات وتقييمات البرامج المدعومة من الصندوق الاستئماني أنه عندما يتعلق الأمر بالقضاء على العنف ضد المرأة تصبح مسألة وضع استراتيجيات ترمي إلى التغيير مسؤولية تقع على عاتق الجميع. والقضاء على العنف ضد المرأة يتطلب من الأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية والدولية التأمل بصورة منهجية ومستمرة في المعتقدات والسلوكيات والممارسات والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها تلك المعتقدات والممارسات على السياسات والبرامج والإجراءات.

٣٠ – وتبين التجارب الجماعية للبرامج المدعومة من الصندوق الاستئماني وجود أربعة نهج مشتركة تعد حاسمة لتحديد استجابة شاملة للقضاء على العنف ضد المرأة. ويظهر التحليل أن ٩٠ في المائة من الجهات المتلقية للمنح قد وضعت مبادرات ترمي إلى تعزيز التصدي للعنف ضد المرأة، ومنع حدوث العنف، وتقديم الدعم للناجيات من الضحايا بأنجع السبل في حال حدوثه. وقد اعتبرت الجهات المتلقية للمنح من الصندوق الاستئماني أنه من الضروري اتخاذ تدابير متعددة الأبعاد للقضاء على العنف ضد المرأة في المراحل الوقائية والعلاجية والتأهيلية بمختلف أطيافها، ونفذت هذا النهج من خلال إقامة مراكز جامعة للخدمات ووضع بروتوكولات مشتركة وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات على تحقيق استجابة موحدة تتصدى للعنف ضد المرأة. وحدد أكثر من ثلث الجهات المتلقية للمنح مسألة القضاء على الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة بأنها استراتيجية أساسية ولجأت إلى اتخاذ إجراءات عديدة لتغيير معتقدات الناس وتقاليدهم وتصوراتهم وسلوكهم. ومن بين هذه الإجراءات، تعد تلك التي تتعلق بالعمل مع الرجال والفتيان ومع زعماء المجتمعات المحلية

والقبائل وكبار رجال الدين، أهمها، إلى جانب تلك التي تعزز البحوث المجتمعية والتوعية من خلال تنظيم حملات إعلامية. والنهج الثالث هو إنتاج وإثراء المعارف اللازمة لدعم الدعوة إلى التحول الاجتماعي ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات، مع تخصيص نسبة ٤١ في المائة من حافظة المنح الفعالة لتطبيق هذه الاستراتيجية، لا سيما من خلال (أ) إجراء مسوحات وبحوث أساسية؛ (ب) تحديد الموارد والخدمات؛ (ج) تجريب البرامج والاستفادة من المعارف المكتسبة من التجارب الفردية والجماعية؛ (د) إجراء البحوث المتخصصة؛ (هـ) الاعتماد على المعارف القائمة. ويتمثل النهج الأساسي الرابع في تمكين الناجيات من الضحايا لتمكينهن من الانتقال من وضع الضحية إلى وضع يتحكمن فيه في حياتهن ويصبحن عوامل تغيير لناجيات أخريات من الضحايا. وإن من يقرب من خُمس المنح قد طبق هذه الاستراتيجية لينشئ بموجبها نظماً للدعم مثل إنشاء شبكات للتربويين والمستشارين والناجيات من الضحايا ووضع برامج توفر لهن ما يلزمهن من مهارات للحد من إمكانية تعرضهن للعنف. والتدخلات المحددة التي أثبتت فعاليتها في تعزيز البُرء والتحول بين الناجيات من ضحايا العنف هي تدخلات تتعلق باستخدام طرائق التعليم عن طريق الترفيه وإنشاء مجموعات التضامن والدعم التي يمكن للمرأة من خلالها أن تُسمع صوتها فيتحقق الاعتراف باحتياجاتها وأولوياتها وتحظى هذه الاحتياجات والأولويات بالاحترام.

٣١ - وليس ثمة حل واحد لإنهاء العنف ضد المرأة، بل هناك بالأحرى تدابير ونماذج ونهج شتى يمكن تطبيقها على نحو متسق. ونادراً ما يكون أثر البرامج فورياً، لأن التغير عملية بطيئة حتى في أفضل الظروف. والدروس المستفادة بشأن أفضل النهج المتبعة لمواجهة العنف ضد المرأة يتفاقم معها الأثر الذي يمكن أن تحدثه ظروف التمويل الحالية في عملية البرمجة. وفي حين يسلط الضوء بصورة متزايدة على أهمية النهج المتعددة القطاعات والشركاء من خلال البحوث والتقييمات، فإن الافتقار إلى تمويل طويل الأجل في هذا المجال يجعل تنفيذ هذه التوصيات والمضي قدما بالدروس المستفادة مهمة شاقة. والاستثمارات الطويلة الأجل في البرامج التي تجمع بين عدة استراتيجيات وتضم جهات فاعلة متعددة لمعالجة العديد من أسباب وعواقب العنف ضد النساء والفتيات معالجة متسقة، هي استثمارات حاسمة الأهمية.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٢، واصل الصندوق الاستئماني دعمه للمبادرات العالمية للتعلم من خلال نوافذه المواضيعية الخاصة. ففي دورته السادسة عشرة لتقديم المنح، أطلق الصندوق الاستئماني نافذة مواضيعية خاصة بشأن التصدي للعنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهائه وفي الحالات الانتقالية. وتتسم النوافذ المواضيعية الخاصة بأهمية خاصة لإنتاج المعارف والتحفيز على اتخاذ إجراءات في مجالات استراتيجية لإحراز التقدم في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٣٣ - هذا، مع العلم أن النافذة المواضيعية الخاصة للصندوق الاستئماني المتعلقة بالتصدي للجائحتين المتلازمتين ألا وهما العنف ضد المرأة ومرض الإيدز والعدوى بفيروسه تواصل أيضاً تعزيز الجهود الرامية إلى وضع برامج قائمة على الأدلة. وفي عام ٢٠١٢، قدم الصندوق الاستئماني ورقة سياسات عامة بشأن النهج الفعالة لمعالجة مسألة تقاطع العنف ضد المرأة مع مرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وعززت ورقة السياسات العامة الرسالة التي تفيد بأن الاستثمار في التدخلات الطويلة الأجل والتصدي للتمييز ضد النساء والفتيات والمعايير الضارة بهن هو السبيل نحو تحقيق مستقبل خال من العنف ومن مرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وقدمت ورقة السياسات العامة في المؤتمر الدولي المعني بالإيدز، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، في واشنطن العاصمة، في دورة شارك في رعايتها كل من منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٢، كثف الصندوق الاستئماني جهوده الرامية إلى تطوير قدرات متلقي المنح على تنفيذ عمليتي رصد وتقييم فعالتين وتحسين الأداء العام للصندوق الاستئماني لاستخلاص المعارف ونشرها. وقدم الصندوق الاستئماني تعقيبات تقنية إلى الجهات المتلقية للمنح اعتباراً من مرحلة إعداد المقترحات، وواصل مساعدته في وضع خطط الجهات المتلقية للمنح للرصد والتقييم وتنفيذها. كما وسع نطاق قدرته على إعداد برامج تدريبية للجهات المستفيدة من المنح والمتلقية للتمويل في الآونة الأخيرة بشأن وضع برامج قائمة على الأدلة ورصد تلك البرامج وتقييمها. وقد عقد الصندوق الاستئماني في مكسيكو سيتي حلقة عمل لبناء القدرات مدتها خمسة أيام ضمت ما مجموعه ١٤ منظمة. وقد خُصصت حلقة العمل هذه لجهات متلقية للمنح جديدة لاكتساب نظرة شاملة عن أفضل الممارسات المدعومة بالأدلة والمتعلقة بالبرمجة. وقد جمعت الشركاء معاً للتوصل إلى فهم أشمل لبرامجهم، والتحقق من الكيفية التي يمكن بها تعزيز ما يتبعونه من نهج مستنيرة بالأدلة.

خامساً - إقامة شراكات جديدة، والسيطرة الوطنية وتعزيز الالتزام

٣٥ - يُعد استنهاض الجهات الفاعلة القائمة والجديدة للمشاركة على نطاق واسع في مجال القضاء على العنف ضد المرأة إحدى الركائز الرئيسية للخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ويساهم الصندوق الاستئماني مساهمة فعالة في مبادرة الأمم المتحدة ''توحيد الأداء'' من خلال جمع مؤسسات المنظومة معاً وكفالة التنسيق في كل من مراحل التشغيل وصنع القرار وتنفيذ البرامج. فعلى مستويي التشغيل وإدارة البرنامج، تشمل الأداة الرئيسية لمشاركة منظومة الأمم المتحدة ١٤ لجنة استشارية محلية للبرامج المشتركة بين الوكالات واللجنة الاستشارية للبرنامج العالمي للصندوق الاستئماني. وتسدي

اللجنة الاستشارية للبرنامج العالمي المشورة إلى الصندوق الاستئماني بشأن الأولويات الاستراتيجية ومسائل تقديم المنح. وتكفل اللجان الاستشارية للبرامج دون الإقليمية المشتركة بين الوكالات التآزر مع جهود الأمم المتحدة الحالية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة ومع الأولويات الوطنية. ويكفل هذا الهيكل اللامركزي والقائم على أساس المشاركة الواسعة الاتساق بين تخصيص الأموال وقدرات مختلف البلدان والمناطق واحتياجاتها، الأمر الذي يزيد من أهمية الصندوق بوجه عام للأولويات والسياقات الوطنية. وفي دورته لتقديم المنح المخصصة لعام ٢٠١٢، سجل الصندوق الاستئماني مشاركة ١٠٥ أفراد و ١٧ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جميع مراحل العملية[٦]، الأمر الذي يبين التزام منظومة الأمم المتحدة برمتها بعمل الصندوق الاستئماني ومهمته، ويبرهن على قدرة الصندوق على التوفيق بين مؤسسات المنظومة معا بطريقة مفتوحة وشفافة وقائمة على المشاركة. كذلك يبرز القدرة على وضع أساس لمناقشة مفتوحة بشأن استراتيجيات القضاء على العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم.

٣٦ - كما يدعم الصندوق الاستئماني برامج مشتركة خارج نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مما يسهم في تضافر الجهود الجماعية المتآزرة والمنسقة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري للقضاء على العنف ضد المرأة. ومنذ عام ٢٠٠٨، أخذ الصندوق الاستئماني يتلقى مقترحات برنامجية مشتركة من ٥٠ فريقاً قطرياً، وهو يدعم حاليا ١٣ برنامجاً من هذه البرامج المشتركة باستثمار مبلغ إجماليه ١٢,٦ مليون دولار في إكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وبنما والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسري لانكا وصربيا والصين والمكسيك ونيبال. ويعتبر الدعم البرنامجي المحدد الهدف الذي يقدمه الصندوق الاستئماني بمثابة حافز هام للوكالات على

(٦) ضمّ أعضاء اللجان الاستشارية للبرامج على المستويين العالمي ودون الإقليمي في عام ٢٠١٢ ما يلي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والبنك الدولي؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وتألفت أيضاً اللجان الاستشارية للبرامج من ممثلين رائدين لمنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية وخبراء آخرين على الصعيدين العالمي والميداني، ومنهم ممثلون من مركز القيادة النسائية العالمية ومنظمة ”المساواة الآن“، ومعهد المجتمع المفتوح والمنظمة الدولية للهجرة وجهات أخرى.

المستوى القطري لجمع ما لدى منظومة الأمم المتحدة من معارف وتجارب جماعية فيما يتعلق بالبرمجة الشاملة والمنسقة والمنهجية. وتشجع البرامج المشتركة على مواجهة العنف مواجهة شاملة ومتعددة القطاعات، وتركز على دعم الحكومات في وضع النظم والآليات.

٣٧ - ويواصل الصندوق الاستئماني تعاونه الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعمه لاختصاصات آليات الإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وتعمل المكاتب القطرية للمفوضية عن كثب مع الجهات المتلقية للمنح لضمان إدماج منظور حقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحل تنفيذ البرامج. وتسعى دعوة الصندوق الاستئماني السنوية لتقديم مقترحات من المنظمات التي تعمل لمعالجة الثغرات في تنفيذ التوصيات المقدمة من المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. وقام الصندوق الاستئماني أيضا بإشراك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أثناء إنشاء نافذة مواضيعية خاصة جديدة بشأن العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات الانتقالية لضمان أن تعالج المقترحات المقدمة الثغرات في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وسيتواصل التعاون طوال فترة تنفيذ البرامج المدعومة في هذا المجال من مجالات التركيز. كما أن الصندوق الاستئماني، بتمويله لهذه البرامج، يدعم أيضاً حملة الأمين العام التي أطلقها تحت شعار ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، باستهداف أحد عناصرها الرئيسية الخمسة، وهو: التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

٣٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضاف رئيس الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، السيد ناصر عبد العزيز النصر، مناسبة ثقافية في قاعة الجمعية العامة بهدف تعزيز الدعم المقدم إلى الصندوق الاستئماني والاحتفال بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أعادت الجمعية العامة طوال مدة انعقاد هذه المناسبة تأكيد التزامها بقضية إنهاء العنف ضد المرأة وبولاية الصندوق الاستئماني التي تنص على اتخاذ إجراء بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وتم بوضوح إظهار تزايد الالتزام والشراكة في أعقاب هذه المناسبة الخاصة، من خلال ما ورد للمرة الأولى من تبرعات قدمتها جهات مانحة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول عربية.

سادسا - دورة تقديم المنح لعام ٢٠١٢

٣٩ - تلتمس الدعوة السنوية التي يوجهها الصندوق الاستئماني لتقديم المقترحات طلبات تركز على معالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة. وضمانا للحفاظ على المبادئ الأساسية لعملية مفتوحة ونزيهة وشفافة وتنافسية وقائمة على أساس الجدارة، يدعو الصندوق الاستئماني إلى تقديم المقترحات بست لغات، ويلتمس تقديم الطلبات باللغات الإسبانية

والإنكليزية والفرنسية. ويعطي الصندوق الاستئماني الأولوية للطلبات التي تظهر نُهجا متعددة القطاعات وتعاونا بين مختلف الأطراف المعنية؛ ومبادرات مستندة إلى الأدلة؛ واستثمارات مجدية في مجالي الرصد والتقييم؛ ونظما لتوثيق المعارف والدروس المستفادة. ويشدد الصندوق أيضا على إمكانية التوسع في المبادرات الناجحة، في حين يؤكد على تطوير القدرات الوطنية على تعزيز الاستدامة.

٤٠ - وقد ازداد الطلب للحصول على المنح من الصندوق الاستئماني زيادة هائلة خلال السنوات الخمس الماضية. ولم يستطع الصندوق الاستئماني، خلال دورته السادسة عشرة لتقديم المنح (٢٠١١-٢٠١٢)، تلبية إلا أقل من ١ في المائة من مجموع المبلغ المطلوب في طلبات الحصول على المنح (بلغ مجموع الطلبات ١,٠٦ بليون دولار). وفي أي سنة معيّنة، كان الصندوق الاستئماني يتمكن من تلبية أقل من ٥ في المائة من الطلب على الموارد اللازمة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

٤١ - وفي عام ٢٠١٢، قدم صندوق الاستئماني مبلغا قدره ٨,٤ مليون دولار في شكل منح جديدة إلى ١٢ مبادرة في ١٩ بلدا. ويتوقع أن تصل المنح الموزعة في الدورة السادسة عشرة لتقديم المنح إلى أكثر من ١,٩ مليون من المنتفعين بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. وقد ذهب أكبر عدد من المنح الموزعة في عام ٢٠١٢ إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحصل كل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، والبرامج الأقاليمية على عدد متساو من المنح، وتلتها الدول العربية. وفيما يتعلق بقيمة توزيع المنح، منحت البرامج من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر قدر من الأموال (٢٣ في المائة)، تلتها مباشرة البرامج الأقاليمية (٢٠ في المائة)؛ وأفريقيا (١٨ في المائة)؛ وأوروبا وآسيا الوسطى (١٥ في المائة)؛ وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية (١٢ في المائة لكل منطقة منهما). والغالبية العظمى من المستفيدين الجدد من المنح (٧٥ في المائة) هي منظمات المجتمع المدني، تلتها المنظمات الحكومية (١٧ في المائة) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٨ في المائة).

٤٢ - وقد زاد عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصندوق الاستئماني زيادة كبيرة من ٢٤ في عام ٢٠١١ إلى ٣٣ في عام ٢٠١٢، وهو أكبر عدد من الدول الأعضاء المساهمة منذ إنشاء الصندوق الاستئماني في عام ١٩٩٦. ويشكل الصندوق الاستئماني، من خلال المساهمات التي يجمعها، مقياسا لالتزام المجتمع الدولي بتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وتمثل هذه الشراكات الجديدة خطوة نحو تحقيق الهدف الذي حدده الأمين العام من خلال حملة ”متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة“ لجمع مبلغ ١٠٠ مليون

دولار سنويا، بحلول عام ٢٠١٥، لدورة الصندوق الاستئماني لتقديم المنح. وقد استفاد الصندوق الاستئماني فيما يتعلق بدورته السادسة عشرة لتقديم المنح من الدعم السخي المقدم من ١٧ دولة عضوا: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وباكستان، والبحرين، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وعمان، وفنلندا، وكازاخستان، والكويت، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمغرب، وموناكو، وهولندا. وفي عام ٢٠١٢، كانت شركة جونسون وجونسون الشريك الرئيسي من القطاع الخاص للصندوق الاستئماني، في حين قدم اتحاد الأمم المتحدة الائتماني مساهمته الثانية إلى الصندوق. ومن القطاع الذي لا يستهدف الربح، أعادت منظمة زونتا الدولية تأكيد التزامها بقضية الصندوق الاستئماني بمساهمتها الثامنة على التوالي، في حين أن مبادرة الأمم المتحدة للنساء المناصرات للسلام والاتحاد العالمي للسلام قدما مساهمتيهما الأوليين للصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٢. وتلقى عمل الصندوق الدعم أيضا من اللجان الوطنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيسلندا، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، واليابان. وفي جميع أنحاء العالم، يقوم أيضا أفراد ملتزمون برعاية ودعم قضية الصندوق الاستئماني من خلال تبرعاتهم.

٤٣ - وتواصل المنح المقدمة في عام ٢٠١٢ دعم العمل في جميع المجالات المواضيعية والمجالات ذات الأولوية التي حددها الصندوق الاستئماني، حيث يقيم بعض المستفيدين من المنح شراكة مع الإنجازات المتحققة من المنح السابقة من الصندوق الاستئماني ويستندون إليها، ويفتح مستفيدون آخرون آفاقا جديدة من خلال اتباع نهج جديدة والتعلم في الميدان، على النحو المبين في الأمثلة التالية:

(أ) ستعمل المنظمة الخيرية العالمية Concern Worldwide على الحد من العنف الجنساني بالمدارس في منطقة نسانجي في ملاوي من خلال إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوكالات الحكومية لإرساء آليات فعالة للتوعية والوقاية والاستجابة وتعزيز المساواة في الحصول على تعليم ابتدائي جيد للبنات والبنين المعرضين للخطر في ٢٥ مدرسة. وفي بابوا غينيا الجديدة، ستقدم ''صوت التغيير''، وهي منظمة محلية لحقوق الإنسان للمرأة، دعما للحكومة المحلية في صياغة لوائح لمقاطعة جيواكا المنشأ حديثا لمعالجة العديد من أشكال العنف ضد المرأة التي لا تزال منتشرة على نطاق واسع في المقاطعة؛

(ب) سيركز خمس من المستفيدين الجدد من المنح على تعزيز القوانين والسياسات وخطط العمل المحلية والوطنية التي تتصدى للعنف ضد المرأة. وفي بيرو، ستستفيد منظمة ''ديموس'' (مكتب الدفاع عن حقوق المرأة) من سجلها الناجح في مجال الدعوة لإحداث تغيير تشريعي عن طريق السعي إلى تحسين تطبيق قانون الإجراءات الجنائية البيروي الجديد فيما يتعلق بقضايا العنف الجنسي من خلال تعزيز قدرات موظفي قطاع العدالة المسؤولين عن

توفير الحماية والتعويضات لضحايا العنف الجنسي من النساء. وفي بليز، ستقود إدارة شؤون المرأة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية للبلد لمكافحة العنف الجنساني، مع إعطاء الأولوية للوقاية الأولية من خلال معالجة أسباب العنف ضد المرأة باعتماد مناهج مدرسية متخصصة وإشراك المعلمين كحلفاء. وسيعزز مركز موارد المرأة في أرمينيا مساءلة الحكومة عن تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لمكافحة العنف الجنساني للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ من خلال إقامة آليات للرصد وتقديم توصيات إلى الوكالات الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق بالتغييرات في القوانين والسياسات. وسيسهم فريق الأمم المتحدة القطري في صربيا في إرساء استجابة مؤسسية منسقة للتصدي للعنف ضد المرأة، تمشيا مع الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠١١ للوقاية من العنف ضد المرأة في الأسرة وعلاقات الشراكة الحميمة والقضاء عليه، من خلال مجموعة من تدابير الوقاية والحماية. وسيقود معهد النهوض بالمساواة بين الجنسين في الرأس الأخضر عملية تنفيذ قانون عام ٢٠١١ المتعلق بالعنف الجنساني مع التركيز على منع العنف وعلى الاستجابة المؤسسية المنسقة للحكومة والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) يقوم الصندوق الاستئماني بدعم أربعة برامج جديدة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات الانتقالية في عام ٢٠١٢، بمنح ما يقرب من ٣,٥ ملايين دولار لهذه المبادرات الحيوية وتقديم منح للمرة الأولى إلى برامج في ليبيا. وستسعى الهيئة الطبية الدولية إلى ضمان قيام السلطات المحلية والوطنية بمواجهة العنف الجنساني وإيلائه الأولوية على النحو المناسب خلال الفترة الانتقالية الحالية في ليبيا. وستزيد من قدرات مقدمي الخدمات الحكوميين والمجتمعيين على تقديم الخدمات والتنسيق وتدريب عدد من العاملين في خمسة مرافق رئيسية في جميع أنحاء البلد بشأن المبادئ التوجيهية والإسعافات الأولية النفسية المتعلقة بالعنف الجنساني. وستعالج المبادرات النسائية المتعلقة بالعدل بين الجنسين موضوع المساءلة عن الجرائم الجنسانية في سياق أربع من حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع حيث تجري المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات لا تزال مستمرة. وسيعزز المستفيد من المنحة القدرة المحلية على تنفيذ برامج التوثيق من أجل إنتاج بيانات موثوقة عن الجرائم الجنسانية. وسيسعى المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى ضمان أن توضع آليات العدالة الانتقالية بحيث تعالج الاحتياجات المحددة لضحايا العنف الجنساني في ستة بلدان مستفيدة من البرامج، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والتدريب إلى مقرري السياسات الوطنيين والجهات الأخرى المشاركة في وضع تدابير العدالة الانتقالية. وفي تايلند، ستعزّز لجنة الإنقاذ الدولية نهجاً أثبت جدواه بالفعل في مجال تقديم الخدمات فيما يتعلق بالعنف الجنساني في سياقات المساعدة الإنسانية، من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات يركز على ضحايا العنف الجنسي لتلبية احتياجات الضحايا في مخيمين للاجئين على طول الحدود بين تايلند وميانمار، ومن خلال مساعدة منظمة مجتمعية محلية في أن تصبح قائدة هذا النهج.

سابعا – سبيل المضي قُدماً

٤٤ – سيواصل الصندوق الاستئماني مع اقترابه من عامه السابع عشر في مجال تقديم المنح توفير منتدى عالمي للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة من أجل مضافرة الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وسيواصل الصندوق الاستئماني، من خلال المنح التي يقدمها، دعم البرامج ذات الجودة العالية والقائمة على الأدلة، التي ستحسن حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وسيظل عاملا حفازا للأفكار الجديدة، ومصدرا لدعم العمل الاستراتيجي، ومركزا للمعارف المتعلقة بأفضل الممارسات المستجدة في الميدان. وبناء على المعارف التي ينتجها المستفيدون من المنح التي يقدمها الصندوق الاستئماني في الميدان، سيواصل الصندوق إلقاء الضوء على العناصر اللازمة لنهج عالمي يتيح القيام باستجابة شاملة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٤٥ – ومن أجل تلبية الطلب المتزايد للحصول على منح من الصندوق الاستئماني، ستجري مضاعفة الجهود من أجل ضمان الحصول على الموارد والاهتمام اللازمين. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ساهمت حكومات أستراليا، وأيرلندا، وأيسلندا، وتركيا، وكازاخستان، والنمسا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية في دورة الصندوق الاستئماني السابعة عشرة لتقديم المنح، إلى جانب تعهدات رسمية من حكومتي ألمانيا وهولندا.

٤٦ – وسيظل سد الفجوة في تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية هو الإطار الشامل لدعوة الصندوق الاستئماني إلى تقديم المقترحات. وعلى وجه الخصوص، سيسعى الصندوق الاستئماني إلى دعم مجالات العمل التي لا تزال تعاني من نقص الموارد وإلى حد كبير من نقص الخدمات بسبب البرمجة الإنمائية القائمة. وبالنظر إلى أن التعرض للعنف في سن مبكرة يخلف آثارا مدمرة قد تستمر مدى الحياة في الصحة البدنية والنفسية، فإن الدعوة التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لتقديم مقترحات شملت مجال تركيز خاص عن التصدي للعنف ضد المراهقات والشابات. ويستفيد مجال التركيز هذا من اليوم الدولي الأول للطفلة الذي جرى الاحتفال به في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وسيعزز الالتزام باحترام حقوق الإنسان التي للفتيات وحمايتها وإعمالها. ويركز هذا المجال من مجالات تقديم المنح على وقاية وحماية المراهقات والشابات من جميع أشكال العنف الجنساني وسوء المعاملة والاستغلال، وعلى ضمان أن تحصل الفتيات اللواتي يتعرضن للعنف على الخدمات الضرورية وإمكانية اللجوء إلى القضاء. ويشمل ذلك التصدي للعنف ضد الفئات الأكثر عرضة لخطر العنف، مثل الفتيات اللواتي لا يذهبن إلى المدرسة، أو المعزولات من جراء الزواج، أو خادمات المنازل ”اللاتي لا تشملهن الإحصاءات الرسمية“. وتتيح النافذة التمويلية للصندوق الاستئماني تقديم ما تمس الحاجة إليه من موارد ودعم إلى المنظمات غير الحكومية،

والحكومات، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل النهوض بحقوق المراهقات والشابات من خلال المبادرات المتكاملة التي تتعاطى مع احتياجاتهن وتستجيب لها. ومن خلال القيام بذلك، ستكون أيضا هذه المجموعة المحددة الجديدة من المستفيدين من المنح في إنتاج معارف أساسية بشأن أفضل الممارسات وتحديد النماذج التي يمكن تعزيزها وتكرارها في سياقات أخرى. ويتوخى الصندوق الاستئماني العمل عن كثب في عام ٢٠١٣ مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والائتلاف من أجل المراهقات وجهات أخرى من أجل تبادل المعلومات بشأن البرمجة وتوسيع شبكة الشركاء ذوي الخبرة الواسعة في مجال العمل مع المراهقات والشابات.

٤٧ - وستدعى المجموعة الجديدة من المستفيدين من المنح، العاملين في ١٠ من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات الانتقالية، إلى تبادل الخبرات والدروس المستفادة المكتسبة خلال تنفيذ البرامج. وفي نهاية دورة تقديم المنح، واستنادا إلى تقييمات البرامج، سينشر الصندوق الاستئماني المعارف وسيعد ورقات السياسة العامة التي تحدد الممارسات الجيدة في مجال التصدي للعنف الجنساني في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات الانتقالية. وستوضع أيضا دراسات لحالات إفرادية من أجل تحديد الممارسات الواعدة في هذا المجال من مجالات برامج التصدي للعنف الجنساني. وفيما يتعلق بالمستفيدين من المنح الذين يعملون من أجل معالجة أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة والإصابة بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه، سيواصل الصندوق الاستئماني تقديم المساعدة التقنية المتخصصة إلى الشركاء.

٤٨ - وتحت رعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها الجهة القائمة على إدارة الصندوق الاستئماني، فإن منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني التي تشكل اللجنة الاستشارية للبرامج التابعة للصندوق على الصعيد العالمي، بما فيها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة ''المساواة الآن''، ومركز القيادة العالمية للمرأة، واللجان الإقليمية، تتعاون تعاونا وثيقا في توثيق الدروس المستفادة من البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني. وسيتواصل هذا التعاون والتنسيق في عام ٢٠١٣ وما بعده سعيا إلى ضمان إدماج القضاء على العنف ضد المرأة باعتباره جزءاً أساسياً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكأحد العوامل المساعدة البالغة الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق الإنسان التي للمرأة وتمكين المجتمعات المحلية بأكملها.